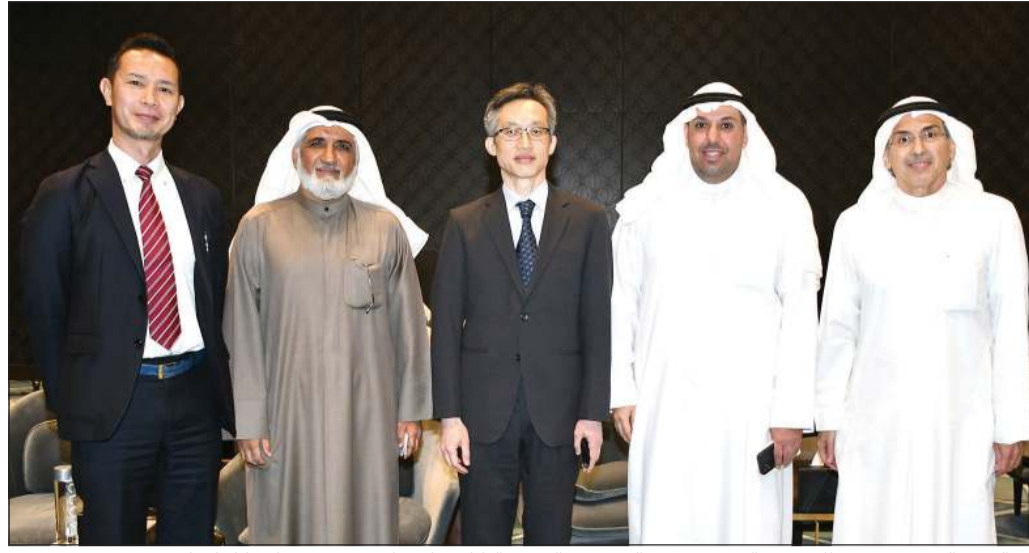




السفير الإماراتي د.محمد حامد النيايدي وسفير اليابان ياسوناري مورينو



عبدالعزیز العنجري متوسلا يوسف الغصين و.د.عبدالله سهر والسفير الياباني ياسوناري مورينو ونائبه كانيكو كوجي



السفير العماني صالح الخروصي وسفير استراليا جوناثان غيلبرت

خلال ندوة نظّمها المركز احتفاءً بمرور 60 عاماً على بداية العلاقات الدبلوماسية بين الكويت واليابان

«ريكونسنس» بحث فعالية رؤية المحيطين الهندي والهادي في تطوير الأمن البحري والازدهار الاقتصادي لدول التعاون



فهد الشطي متحدثاً



السفير الاسترالي جوناثان غيلبرت متحدثاً خلال الندوة



البروفيسور كانيهارا نوبوكاتسو



عبدالعزیز العنجري متحدثاً خلال الندوة



نائب السفير الياباني كانيكو كوجي يلقي كلمة خلال الندوة

عن تجهيز مخزن ضخم في إحدى الجزر اليابانية والتي يمكن أن يتم بها تخزين ما يقرب من 19 مليون برميل نطف لمواجهة أي نوع من الطوارئ. وأوضح د.سهر أن إنفاذ القانون الدولي ليس من الأمور السهلة تطبيقها، فالقانون الدولي ليس من الضروري أن يكون منطقياً، ومن يفرض القانون هو قوة الدول والمصالح الشخصية، مشيراً إلى أن الصين من الدول التي لا يمكن استبعادها من المجتمع الدولي نظراً لقوتها الاقتصادية التي فرضت هيمنتها على الدول المجاورة. وتابع: «الصين ستتحرك دائماً باتجاه مصالحها، وسنلاحظ في السنوات القادمة تغير وتلاشي بلدان القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية، فالصين تتحرك نحو قمة الهرم الدولي، وربما في عام 2040 كحد أقصى ستكون الصين في أعلى النظام الاقتصادي الدولي»، ودعا سهر

نائب السفير الياباني: هناك إمكانيات كبيرة في علاقتنا الثنائية مع الكويت.. وتطورات ديناميكية بمنطقة المحيطين ترتبط بدول التعاون البروفيسور كانيهارا: المحيطان الهندي والهادي مياه دولية وعلى الجميع أن يتشارك في مسؤولية الدفاع عن التجارة الحرة عبدالعزیز العنجري: زيادة الوعي وتعزيز معرفتنا وإدراكنا بالأمور المؤثرة على واقعنا ومستقبلنا من أهم أهداف مركز ريكونسنس د.عبدالله سهر: إنفاذ القانون الدولي ليس من الأمور السهلة تطبيقها فمن يفرض القانون هو قوة الدول والمصالح الشخصية فهد الشطي: اتفاقية منح شركة الزيت العربية امتيازاً للنفط والغاز في 1958 كانت من أهم جوانب التعاون بين الكويت واليابان

ناقش مجموعة من الباحثين والأكاديميين رؤية المحيطين الهندي والهادي (FOIP) ومدى فعاليتها على دول مجلس التعاون الخليجي لتأمين أمنها البحري وازدهارها الاقتصادي، وذلك خلال ندوة قدمها مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات بالتعاون مع السفارة اليابانية لدى الكويت، حيث تهدف رؤية «منطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة» إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الحرة والنشطة في جميع أنحاء منطقة المحيطين الهندي والهادي وتحقيق الازدهار في المنطقة بأكملها، حيث تلعب اليابان دوراً مهماً مع أستراليا والهند والولايات المتحدة في الحفاظ على المصالح العام في كلتا المنطقتين.

وحضر الندوة مجموعة من السفراء والدبلوماسيين وأعضاء من هيئة التدريس في جامعة دوشيشا اليابانية وجامعة الكويت، وجاءت تحت عنوان «سيادة القانون في البحر FOIP لمنطقة المحيطين الهندي والهادي.. ومستقبل العلاقات اليابانية-الخليجية» في ضوء المتغيرات العالمية، وفيما يشهد العالم مخاوف متزايدة بشأن التغيرات السريعة والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة على الساحة الدولية والإقليمية، وفي ظل انتشار مفهوم «حربة

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.

تفعلة الحكومة الصينية بضرر بالمصالح الاقتصادية المشتركة». وأكد السفير الأسترالي لدى الكويت، جوناثان غيلبرت، في تعقيبه على البروفيسور الياباني أنه يبدو له عدم وجود إدراك لدول الخليج واليابان دولة الكويت إلى أهمية منطقة المحيطين الهندي والهادي، وقال: «عندما نتحدث مع مواطنين كويتيين عن منطقة المحيطين الهندي والهادي، يتساءل الجميع باستغراب حول سبب أهمية المنطقة للكويت، وهم لا يدركون أن تاريخ الكويت الذي أن من مصلحة الصين بناء علاقات جيدة مع اليابان. وتابع: «علينا إقناع الصين بأن من مصلحتهم الاتحاد مع اليابان، وإقناعهم بالعدول عن فرض مصالحهم الخاصة بالقوة، حيث إن ما

عبر جنوب آسيا والمحيطين الهندي والهادي، معرباً عن دعمه للمبادئ المنصوص عليها في «حرية وانفتاح المحيطين الهندي والهادي (FOIP)»، بما في ذلك أهمية النظام البحري على أساس سيادة القانون والقانون الدولي، وإيمان اليابان التام بأن المياه الدولية هي أوروبية وآسيوية وأفريقية وعلى الجميع أن يتشارك في مسؤولية الدفاع عن التجارة الحرة. كما أكد البروفيسور الياباني أن أهمية تشكيل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار المتبادل لتأسيس المزيد من الشركات التجارية في جميع القطاعات ذات الأولوية، وتابع بالقول: «التغير المناخي والتكنولوجيا الخضراء لا تزال مهمة للاقتصاد الياباني، وعلينا أن ن فكر بما وراء النفط، حيث أننا في مرحلة الانتقال إلى وقت التكنولوجيا الخضراء، وسنساعد الدول العربية الصديقة على الوصول إلى

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.

من جانبه، قال فهد الشطي، نائب رئيس أول للمشاريع الإستراتيجية في أجيليتي جلوبيال لوجستكس، أن العلاقات الكويتية- اليابانية بدأت في الخمسينيات من القرن الماضي وتطورت بعد أن وافقت الكويت في عام 1958 على منح شركة الزيت العربية امتيازاً للنفط والغاز، وكانت هذه الاتفاقية من أهم جوانب التعاون وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الكويت واليابان. وأشار إلى أن اليابان من أهم الدول التي تستورد منها الوضأ، ويعتبر هذا مؤشراً واضحاً على متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين. وفي الختام، حث الشطي اليابان على زيادة التفادات التكنولوجية والبتروكيماويات، مؤكداً أن وجود المواد الخام في المنطقة من شأنه تعميق العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان.

من جانبه، قال د.عبدالله يوسف سهر من جامعة الكويت، في جلسته الحوارية، إن اليابان تستورد حوالي 4 ملايين برميل نطف يومياً من دول الخليج، والكويت تصدر لهم حوالي 9٪ من احتياجاتها اليابان، وأن حوالي 90٪ من ناقلات النفط اليابانية تمر عبر الخليج العربي إلى اليابان. وفيما يتعلق بالهجمات التي وقعت لناقلات النفط اليابانية في البحر وتدمير آبار النفط الكويتية إبان الغزو العراقي الغاشم، قال سهر إن اليابان ودول الخليج تحدثت

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.

مقارنة بالصيني، قال: «إن الاقتصاد الروسي بحجم اقتصاد كوريا الجنوبية، ويمكننا الاستمرار كمجتمع دولي من دون روسيا ولكنه من الصعب جدا التحلي عن قوة الاقتصاد الصيني». من الواضح أن قياس حجم اقتصاد الدولة أكثر تعقيداً مما يبدو، لكن مع ذلك، نرى أن الاقتصاد الهندي يقترب من التفوق على نظيره الصيني، نظراً لأن متوسط أعمار سكان الهند أصغر بعشر سنوات من سكان الصين، ويمكن لنا رؤية اقتصاد مزدهر لهم ينتقل بسلاسة، ويتحول من المركزية الصينية ليصبح أكثر انفتاحاً على الهند.



جانب من الندوة